أثر تطور أسعار النفط على توازنات الأسواق الدولية خلال فترة 2011-2021
دراسة حالة دول منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية

The impact of the development of oil prices on the balances of international markets during the period 2011-2021, a case study of the countries of the Organization for Economic Cooperation and Development

حمزة بن الزين [1,*]، وليد قرونقة[2]

[1] كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية (الجزائر)،
(benzinehamza@gmail.com)

[2] كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية (الجزائر)،
(grounga.oualid@univ-ghardaia.dz)

تاريخ الاستلام: 2022/11/30؛ **تاريخ المراجعة**: 2022/12/05؛ **تاريخ القبول**: 2023/06/08

ملخص: هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر تطور أسعار النفط على توازنات السوق الدولية من خلال إتخاذ مجموعة دول منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية كعينة، حيث وبعد التطرق إلى المفاهيم النظرية للدراسة في شقها النظري، تم إختبار متغيرات الدراسة أولا بإجراء تحليل وتفسير إقتصادي من خلال دراسة تطور اسعار النفط في الفترة 2010-2021 وأثرها على الطلب والعرض النفطي ثم إخضاع هاته المتغيرات إلى دراسة قياسية بإستخدام معادلة الإنحدار الخطي البسيط في برنامج origin 08 حيث كانت نتائج الدراسة وجود علاقة طردية وذات دلالة معنوية بين أسعار النفط والطلب والعرض النفطي، يظهر أثر تطور أسعار النفط على توازنات السوق الدولية سواء من خلال إرتفاع الأسعار وبالتالي زيادة الطلب على النفط وقلة العرض أو من خلال إنخفاض الأسعار وبالتالي ضعف حجم الطلب على النفط، وفي الحقيقة توجد متغيرات كثيرة تتحكم في إرتفاع أو إنخفاض الأسعار غير المتغيرات الإقتصادية والسياسية فبعض الأحيان قد تتحكم تصريحات رؤوساء الدول الكبرى والمتحكمة في الأسواق الدولية كاروسيا مثلا في إرتفاع او انخفاض أسعار النفط.

الكلمات المفتاح: أسعار النفط ، سوق نفطي، طلب على النفط، عرض على النفط.

تصنيف JEL: A01، Q4، G0

Abstract: This study aimed to know the impact of the development of oil prices on the international market balances by taking a group of OECD countries as a sample. In the period 2010-2021 and its impact on oil demand and supply, then subjecting these variables to a standard study using the simple linear regression equation in the origin 08 program, where the results of the study were as follows:

The existence of a direct and significant relationship between oil prices and demand and oil supply showing the impact of the development of oil prices on the international market balances, whether through high prices and consequently increased demand for oil and lack of supply or through low prices and therefore weak demand for oil, and in fact there are Many variables control the rise or fall of prices other than the economic and political variables. Sometimes the statements of the heads of major countries controlling international markets such as Russia, for example, may control the rise or fall of oil prices

Keywords: oil prices, oil market, demand for oil, supply of oil.
JEL classification: A01, Q4, G0

* حمزة بن الزين benzinehamza@gmail.com

I- تمهيد :

ان من الحقائق التي لايمكن الجدال فيها ان الحاجة الى الطاقة في تزايد ملحوظ، وان النفط مازال السلعة الملبية لحاجة السوق من الطاقة اكثر من غيرها حتى بات الكثير من المحللين يطلقون عليها تسمية السلعة الاستراتيجية، التي تعتمد عليها عملية الصناعة والتقدم والتطور في المجالات كافة ومايفسر هذا التحليل هو الطلب المتزايد لهذه المادة الإستراتجية حيث بلغ سنة 2020، 90.7 مليون برميل في اليوم الواحد وسيبلغ سنة 2045 109.4 مليون برميل/يوميا وهذا حسب تقرير منظمة الأوبك لسنة 2020 وهو مايفسر حاجة الإقتصاد الدولي لهذه المادة الإستراتجية، ومايميز هذه المادة هو عدم إستقرار اسعارها ففي خلال عشرة سنوات مضت، إي من سنة 2010 إلى غاية 2021 شهدت الأسواق النفطية تذبذبات عديدة في اسعار النفط حيث بلغ سعر النفط فيها مستويات قياسية وصل إلى 129 دولار للبرميل سنة 2010 حسب التقرير السنوي لمؤسسة بريتش بتروليوم لسنة 2016 وهو لم يحدث في تاريخ الإقتصاد البترولي من قبل الإ أن الأسعار شهدت بعد ذلك وبالضبط في النصف الثاني من سنة 2014 تذبذبات قياسية وصل سعر البرميل الواحد إلى أقل من 26 دولار للبرميل الواحد سنة 2019 مسألة التقلبات في حركة أسعار النفط أثارت جدلا نظريا، حيث برز النقاش واسعا لتفسير الظاهرة الغير طبيعية لأسعار تصدير النفط و العوامل الدؤثرة بقوة، فمنهم من أدرجها من منظور علم الإقتصاد السياسي وربطها بإمبريالية النفط ,ومنهم من أدرجها من منظور إقتصادي كتزايد الإمدادات النفطية من دول الأوبك أو خارجها وحسب تقرير خبراء إقتصاديين أن سبب حدوث الأزمة النفطية سنة 2014(تراجع كبير في اسعار النفط) هو بسبب الفائض الكبير في عدد براميل النفط في السوق الدولية حيث وصل إلى 2 مليون برميل وهو ماشكل ازمة نفطية كبيرة تمثلت في تدهور اسعار النفط إلى مستويات كبيرة.

وفي ضوء ماتقدم إرتأينا أن نتناول هذه الدراسة ونختبر مدى تأثر تطور اسعار النفط على التوازن الإقتصادي لمنظمة التعاون الإقتصادي والتنمية التي تضم مجموعة دول تمثل أكبر إقتصادات العالم وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية الذي يبلغ الناتج المحلي الإجمالي لديها حوالي 12 تريليون دولار محتلة المركز الأول كأول قوة إقتصادية في العالم.

وفق ماسبق يمكننا طرح التساؤل التالي: **مامدى تأثير تطور أسعار النفط على الإمدادات النفطية لدول منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية؟**

1- تعريف أسعار النفط:

إن السعر النفطي يعني القيمة النقدية لبرميل النفط الخام بالمقياس ألمريكي للبرميل المكون من 42 غالون والمعبر عنه بالوحدة النقدية الأمريكية الدولار، وهنالك عدة أنواع لهذا السعر[1]

2- أنواع سعر النفط: توجد أنواع كثيرة من أسعار النفط، الإ أننا سنقتصر على ذكر البعض منها:

2-1السعر المعلن:

يقصد بالسعر المعلن رسميا من قبل الشركات النفطية،حيث أول ما ظهر هذا النوع كان سنة 1880 من طرف مؤسسة ستاندارد أويل والتي كانت تحتكر شراء النفط مع منتجيه المتعددين في السوق الدولية.[2]

2-2السعر المتحقق:

وهو عبارة عن السعر المعلن مطروحاً منه الحسميات والخصميات أي تخفيض نسبة معينة من السعر المعلن للبرميل لترغيب المشتري أو لتلافي المشكلات الناجمة عن طبيعة بعض القيود.

2-3 السعر الإسمي: ويقصد به القيمة النقدية لبرميل النفط الخام معبر عنه بالدولار.[3]

2-4 السعر الفوري:

هو عبارة عن قيمة السلعة البترولية نقدا في السوق الحر للبترول بصورة فورية أو آنية، وقد برز هذا السعر للوجود مع وجود السوق الحرة ، و يتميز بعدم ثباته بسبب ارتباطه بمدى الاختلال بين العرض والطلب على البترول الخام، فإذا كان الاختلال قليل يكون السعر الفوري أقل من السعر المعلن أو مقاربا له ويكون مستواه أكبر من الأسعار المعلنة إذا كان الاختلال كبير.[4]

3-**السوق النفطي:**

هو الحيز الذي يتم فيه التعامل بمصدر مهم من مصادر الطاقة وهو النفط" ، يحرك هذا السوق قانون العرض والطلب مع بعض التحفظات بالإضافة إلى العوامل الإقتصادية التي تحكمه، كالعوامل السياسية، العسكرية والمناخية وتضارب المصالح بين المستهلكين والمنتجين والشركات النفطية."[5]

من المعروف أن للأسواق ثلاثة عناصر أساسية هي البائعون و المشترون و السلعة محل التداول ، و الاختلاف في واحد أو أكثر من هذه العناصر يترتب علية اختلاف في طبيعة السوق ويمكن تقسيم الأسواق وفقا لهذا الاختلاف الى نوعين أسواق المنافسة التامة وغير التامة و الأخيرة تنقسم إلى عدة أنواع أبرزها الاحتكار المطلق و المنافسة الاحتكارية و احتكار القلة و بالطبع لأتخرج السوق النفطية عن هذا النطاق ، لا بل إن السوق الأخيرة تشغل جزا" كبيرا في التحليل الاقتصادي الجزئي[6]

4-مميزات السوق النفطية: تتميز الأسواق النفطية بمجموعة من الخصائص نذكر منها:

- سوق دولية تضم جميع الفاعلين فيها من منتجين ومستهلكين، سواء مؤسسات متعددة الجنسيات أو مؤسسات وطنية او مؤسسات مستقلة.
- أنها سوق ذات طابع إحتكاري، أي منتجين قليلين يسيطرون على سلعة إستراتجية
- سوق غير موحدة، فهي مجموعة اسواق متباينة ومتعددة الأطراف من دول متقدمة ودول نامية.[7]

5-العوامل المؤثرة في تحديد اتجاهات السوق النفطية العالمية:

5-1العوامل الاقتصادية: وتدخل تحت هذا العنوان الكثير من المتغيرات في مقدمتها:

- ✓ **التغيير الجوهري في السوق النفطية** :فقد شهدت السوق النفطية متغيرات عدة مع مطلع القرن الحادي والعشرين في مقدمتها الطلب الواسع على الطاقة من قبل دول كانت الى ما يقرب من عقد من الزمن لا تؤثر كثيرا على التوازن في سوق العرض والطلب،ولا تتنافس مع الولايات المتحدة الاميركية واوربا، كما هي الحال مع الصين مثلا، التي نشطت في عملية تنموية واسعة في اطار استراتيجيتها لتصبح قوة عظمى خلال خمسين عاما. فضلا عن دخول المضاربات واتساع نطاقها والاستثمار في البورصة بأسهم الشركات النفطية.
- ✓ **اختلال التوازن بين العرض والطلب: (الانتاج والاستهلاك ودور منظمة الاوبك)**

لقد أجبرت منظمة أوبك تدريجيا على رفع إنتاجها بحجة الحفاظ على حصتها في السوق النفطية حتى وصل إنتاجها إلى أقصاه ولكن دون جدوى، لتفقد المنظمة أي تأثير لها على الأسواق.وفي تقرير لوكالة الطاقة الدوليةُ ان هذا الارتفاع لا يمكن ان يعزى الى عمليات المضاربة والقلق الذي يسود حول الأوضاع في الشرق الاوسط فحسب، بل انه مرتبط بشكل اساسي بالتوازن بين العرض والطلب في الاسواق العالمية التوقف عند تحولات الاقتصاد العالمي وظهور دول تنافس الولايات المتحدة على شراء النفط،

وفي مقدمة تلك الدول الصين والهند حتى ان بعض الاحصاءات اشارت الى تسجيل قفزة في الطلب على النفط خلال عام 2022 ليصل إلى مستويات قياسية.

- ✓ **المضاربات في البورصة:** لم تعد السوق النفطية تقتصر على صفقات البيع والشراء التقليدية بل اصبحت عملية المضاربة فاعلا مهما في السوق واصبح المضاربون اكثر تنوعا فهم شركات ومصارف ومؤسسات مالية وشركات وحتى افراد، واصبحوا لايكتفون بخدمة مصالحهم أو مصالح من يستخدم خدماتهم من المستثمرين فقط، بل تحولوا الى" عناصر مؤثرة في محاولات تغيير معادلة الأسواق النفطية لتحقيق أهداف سياسية واقتصادية تكون ضمن أهداف إقرار النظام العالمي الجديد"

5-2.العوامل السياسية: وتدخل تحت هذا العنوان: الاضطرابات السياسية والامنية في العراق وافغانستان والسعودية ونايجيريا وفنزويلا.حيث تشهد الكثير من الدول المنتجة للنفط احداثا واضطرابات سياسية قادت الى التأثير على سوق النفط بشكل مباشر.[7]

6-المؤسسات والبلدان الفاعلة في الأسواق النفطية:

6-1الدول المنتجة والمصدر للنفط: منها منظمة الأوبك والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والنرويج وباقي الدول المنتجة للنفط.

6-2المؤسسات النفطية الكبرى: وتضم مجموعات مختلفة من المؤسسات المسيطرة والمتحكمة في السوق النفطية، منها المؤسسات المتعددة الجنسيات والمؤسسات الوطنية التابعة للدولة المنتجة وكذلك توجد المؤسسات المستقلة.

6-3الدول المستهلكة للنفط: وتضم جميع الدول المستهلة للنفط منها الصين والولايات المتحدة الأمريكية وبلدان اوروبا الشمالية والشرقية وكذلك الدول النامية.

6-4البورصات: ومنها بورصة تكساس وبورصة سنغافورة، روتردام وغيرها من البورصات الفاعلة في الأسواق النفطية.[8]

7-العرض والطلب والتكاليف :

7-1محددات الطلب على النفط: تتحكم في تحديد حجم الطلب على النفط في الأسواق الدولية مجموعة من العوامل نذكر منها:

- ✓ **السكان:** يسهم حجم السكان في تحديد الطلب على الطاقة عموما ومنها النفط ، وذلك بثبات أثر العوامل ألأخرى، ومنها متوسط الدخل للفرد وبنية الإنتاج المحلي الناتج المحلي
- ✓ **متوسط الدخل للفرد:** ويعبر عنه عادة متوسط الناتج المحلي الإجمالي للفرد، وتتفاوت الدول في متوسط استهلاك الطاقة للفرد حسب تفاوتها في متوسط الدخل للفرد. وينمو الطلب على الطاقة للفرد بارتباط موجب مع متوسط الدخل للفرد لكن الأول اقل من الثاني ويسمى الفرق تناقص كثافة الطاقة.
- ✓ **بنية الإنتاج:** و يعبر عنها اسهام القطاعات في توليد الناتج المحلي الإجمالي، ومن المعروف ان القطاعات تختلف في مدى استخدامها للطاقة، وكلما تحول الإقتصاد من السلع إلى الخدمات في بنية الإنتاج إنخفض متوسط الطاقة لوحدة الناتج المحلي الإجمالي لهذا السبب.[9]

8-الطلب النفطي والعوامل المؤثرة فيه :

إن الطلب النفطي هو عبارة عن مقدار الحاجة الإنسانية المنصبة أو المتركزة نحو الحصول على السلعة النفطية " الخام والمنتجات النفطية " في سعر وزمن ومكان محدد ومعلوم في تلبية الحاجة الإنسانية بصورة مباشرة أو غير مباشرة ولأغراض استهلاكية أو إنتاجية، مع العلم أن الطلب النفطي يتأثر بمجموعة من العوامل التي يمكن تصنيفها إلى:

8-1إستخدامه الواسع في مجال النقل : مع زيادة عدد السيارات والشاحنات في الدول الصناعية الكبرى كا الولايات المتحدة الأمريكية والصين، يزيد الطلب على النفط بإعتباره كامادة أساسية في إستعمال هاته المعدات.

8-2متطلبات التصنيع: حيث ان الطلب على النفط يعود إلى حاجة الصناعة إليه كإستعماله في منتجات عديدة مثل صناعة البلاستيك والمطاط الصناعي وغيرها من المنتجات التي تحتاج إلى مادة النفط كالمادة أولية.

كما لا تقتصر العوامل المؤثرة في الطلب على النفط في هاته العوامل الرئيسية بل توجد عوامل ثانوية نذكر منها:

- المستوى الإقتصادي والإجتماعي للدول؛
- المتغيرات البيئية والمناخية؛
- أسعار المنتجات البترولية؛
- اسعار المنتجات البديلة.[10]

9-العرض النفطي والعوامل المؤثرة فيه :إن عرض النفط هو عبارة عن الكميات النفطية من نوع واحد أو عدة أنواع مختلفة الموجودة في السوق بغرض تبادلها وتداولها بسعر معين وفي زمن معلوم، مع العلم أنه يتأثر بمجموعة من العوامل التي تتباين في أهميتها وقوة تأثيرها عليه والتي يمكن ذكرها فيما يلي:

9-1 مقدار توفر المادة النفطية: حيث كلما كان مقدار المتوفر من الاحتياطي النفطي أو من المنتجات النفطية كبيرا كلما أثر ذلك بصورة مباشرة على تطور وتزايد الكميات المعروضة من السلعة النفطية والعكس صحيح

9-2 مقدار التكلفة الإنتاجية للوحدة النفطية: إن هناك علاقة عكسية بين تكلفة إنتاج النفط والكميات المعروضة منه لذلك نجد أن النشاط الإستراتيجي للنفط يتحدد ويتركز أولا في المناطق والحقول النفطية ذات التكلفة الإنتاجية المتدنية سواء من حيث سهولة استخراج النفط من الأعماق أو من حيث توافر عناصر العملية الإنتاجية من تجهيزات مناسبة وكفاءات متخصصة في المنطقة المراد استغلالها.

9-3مستوى التطور التكنولوجي لمعدات وأدوات الإنتاج : إن تحسين وتطوير معدات ووسائل البحث والتنقيب والاستخراج والنقل والتوزيع يؤدي إلى زيادة عرض النفط الخام وبالتالي توفر قدرة عالية لإحداث التوازن بين العرض والطلب بصورة اقتصادية سليمة وكفوءة

9-4مستوى سعر السلعة النفطية: إن مقدار ومستوى السعر للسلعة النفطية من العوامل المؤثرة بصورة كبيرة وأساسية على العرض فارتفاع السعر وتزايده عموما حافز مؤثر على خفض العرض، وعكس ذلك يكون في حالة زيادة السعر.

9-5مقدار توفر المصادر البديلة وأسعارها: المصادر البديلة هي السلع المنافسة للسلعة النفطية والبديلة عنها في مجالات استعماليه متعددة، منها مصادر ناضبة وكذلك متجددة، ومن ابرز هذه المصادر الفحم الحجري، اليورانيوم، الطاقة المائية، الطاقة الشمسية، لهذا فإن مقدار توفر المصادر البديلة المختلفة في كميات او ونوعيات وأسعارها له تأثر كبير على عرض السلعة النفطية إيجابيا أو سلبيا

9-6مقدار الطلب النفطي: إن مقدار الطلب النفطي هو الآخر من العوامل المؤثرة على العرض النفطي بصورة كبيرة فالطلب النفطي قد يكون مقداره كبيرا أو متوسطا أو صغيرا وقد يكون متزايدا بصورة[11]

11-تطورات أسعار النفط وأهم العوامل المؤثرة عليها من الفترة (2010-2021):

شهدت هذه الفترة من السوق النفط الدولية حدثين هامين اثرا على مستقبل أسعار النفط، الحدث الأول يتمثل في الإنخفاض المفاجئ لأسعار النفط وذلك في النصف الثاني من سنة 2014 إلى بداية 2015 حيث قدر سعر النفط ب 52.39 دولار للبرميل بعدما بلغ 108 دولار في سنة 2013، أماالحدث الثاني كان سنة 2021 إلى غاية الأن ويتمثل في إرتفاع أسعار النفط حيث بلغت مستويات القياسية بالنظر لمنحنى الأسعار خلال فترة 2014-2019، وتعود سبب الأزمات النفطية سواء من إنخفاض أو إرتفاع الأسعار إلى تأثير بعض المتغيرات الإقتصادية والسياسية وكذلك البيئية في بعض الأحيان.

11-1تطور أسعار النفط خلال فترة 2010-2014:

بلغ سعر النفط الخام سنة 2010 79.50 دولار للبرميل حسب الجدول أعلاه وكان هذا بعد الأزمة المالية العالمية التي شهدها العالم سنة 2007 وهي ماتعرف بأزمة الرهن العقاري، حيث بلغت أسعار النفط سنة 2008 ب97.26 ليكون بذلك أعلى مستوى قياسي شهدته السوق النفطية منذ أزمة العراق سنة 2003، إلا أن هذا الإرتفاع لم يستمر نتيجة للإزمة المالية العالمية، حيث سجل سعر النفط إنخفاض متوقع سنة 2009 و كذلك سنة 2010 ويعود هذا الإنخفاض إلى الأسباب التالية:

- ✓ إنخفاض الطلب على النفط خصوصا من جانب الولايات المتحدة الأمريكية؛
- ✓ إنخفاض معدلات النمو العالمي وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية؛
- ✓ إختلال منحى الطلب والعرض على الطاقة بسبب الأزمة المالية؛
- ✓ تدهور سوق تصنيع السيارات ومجال النقل عموما؛
- ✓ إنخفاض معدل التصنيع عالميا.

الإ أن الأسعار ارتفعت مجدد سنوات 2011-2013، حيث بلغت مستويات 111 دولار للبرميل، ويعود هذا الإرتفاع بسبب أزمة مايعرف بالربيع العربي، حيث أدت هذه الأزمة إلى إنخفاض حجم العرض وهذا بسبب فقدان ليبيا وكذلك العراق لحصصهم في منظمة الأوبك بالإضافة إلى مخاوف االدول الصناعية الكبرى خاصة دول منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية من أثار الربيع العربي على دولهم.

11-2تطور اسعار النفط خلال فترة 2014-2021:

تميزت هذه الفترة بإنخفاض مستوى أسعار النفط إبتداء من السداسي الثاني من سنة 2014 حيث بلغت أسعار النفط سنة 2016 43 دولار للبرميل وهو مستوى قياسي منذ حوالي عشر سنوات أي منذ سنة 2006، ويعود سبب هذا الإنخفاض إلى وجود 2 مليون برميل كافائض في الإنتاج في الأسواق البترولية، مما أدى إلى إنخفض مستوى الطلب على الطاقة، كما رفضت منظمة الأوبك التدخل في السوق النفطية لإعادته إلى حالة التوازن، من خلال تقليص حجم الإنتاج لإمتصاص الفائض المقدر ب: 2مليون برميل، وذلك خوفا من فقدان حصتها لصالح الدول المنافسة كا: روسيا، إيران.

11-3 أثر تقلبات أسعار النفط على الدول المصدرة والمستهلكة :

11-3-1 على الدول المستهلكة:

إن تقلب أسعار النفط العالمية وخاصة ارتفاع هذه الأسعار يؤدي الى زيادة نسبة التضخم وخفض نسبة النمو وحجم الصادرات مما يخلق فجوة في الميزان التجاري لهذه الدول، كما يؤثر هذا التذبذب على استقرار أسعار الفائدة التي ترتبط بشكل وطيد مع حجم التضخم والاستثمار وبالتالي فأن أثر التقلب يمتد على مستوى الاقتصاد الكلى بشكل عام.

11-3-2 على الدول المصدرة:

يؤثر تذبذب أسعار النفط وعدم استقرارها على كل من الدخل والناتج القومي للدول المصدرة، ويكون هذا الأثر ايجابيا في حالة ارتفاع هذه الأسعار وسلبيا عند انخفاضها كون اغلب الدول المنتجة للنفط هي دول أحادية الاقتصاد مما يجعل هذا التغير ظاهرا وبوضوح في ميزانها التجاري.[12]

بعد السنوات المضطربة لعامي 2020 و 2021 ، من المتوقع أن يصل الطلب العالمي على النفط في المدى المتوسط تستمر في الارتفاع بمعدلات سنوية مرتفعة نسبيًا لتصل إلى 103.7 مليون برميل في اليوم بحلول عام 2025. وستستمر الزيادات السنوية كون مرتفعة نسبيًا خاصة خلال عامي 2022 و 2023 ، عند 2.1 مليون برميل في اليوم و 1.5 مليون برميل في اليوم على التوالي. هناك سببان رئيسيان لهذا التوقع:

يتعلق الأول بالنمو الاقتصادي "المستعاد" خلال هذه السنوات ، لا سيما في البلدان النامية الرئيسية. بحلول ذلك الوقت ، سينمو الناتج المحلي الإجمالي في الصين والهند بنسبة 5.5٪ إلى 6.5٪ سنويًا ، على التوالي ، مدعومة بنمو كبير في العديد من البلدان الآسيوية الأخرى في حدود 4٪ سنوياً و الشرق الأوسط وأفريقيا ينمو بنحو 3٪ سنوياً في المتوسط. بدعم من انتعاش النفط الأسعار ، يمكن توقع نمو اقتصادي أسرع في الدول الرئيسية المنتجة للنفط ، بما في ذلك أوبك، السبب الثاني مرتبط ب "اللحاق بالركب" ، لا سيما في القطاعات الأكثر تأثراً بـ القيود الإدارية خلال أزمة COVID-19. وتشمل هذه القطاعات الطيران والنقل البري والصناعة.

أما بالنسبة لدول منظمة التعاون شكل الطلب حوالي 48٪ من الطلب العالمي في عام 2019. ومع ذلك ، كان التغيير السنوي - 0.1 مليون برميل في اليوم خلال نفس العام. ومن المتوقع العودة إلى ترتيب مماثل من حيث الحجم بعد استقرار التقلبات البرية لعامي 2020 و 2021 إلى حد ما حيث يتضح من الجدول أعلاه أن الطلب على النفط إنخفض من قبل دول منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية خاصة سنة 2012، حيث بلغ الطلب على النفط حوالي 41 مليون برميل يوميا وهذا بسبب إرتفاع أسعار النفط خلال سنتي 2001 و 2012 حيث قدرت ب 111 دولار للبرميل.

يتضح من الجدولين(04 و05) أعلاه تأثير تطور اسعار النفط على منحنى الطلب والعرض بالنسبة لدول منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية، حيث خلال سنوات 2016-2020 نلاحظ إرتفاع في المعروض من النفط وهذا بسبب إنخفاض أسعار النفط خلال تلك الفترة لأسباب إقتصادية منها وجود فائض في حجم المعروض من النفط ب2 مليون برميل، حيث لهذا الإختلال في ميزان العرض والطلب، أما في سنوات 2010-2014 نلاحظ إنخفاض في حجم المعروض وهذا بسبب إرتفاع اسعار النفط خلال تلك الفترة.

إن لهذه التقلبات في اسواق النفط اثار إقتصادية عديدة على مجموعة منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية، نذكر منها:

- ✓ إنخفاض معدل النمو الإقتصادي في حالة قلة المعروض من النفط؛
- ✓ إنخفاض معدل الناتج المحلي الإجمالي؛
- ✓ تدهور معدل النمو في قطاع الصناعة؛
- ✓ إنخفاض معدل التصنيع في قطاع النقل؛

✓ تدهور القدرة الشرائية لمواطني دول منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية.

IV- الخلاصة :

بإعتبار ان النفط مادة إستراتجية لدى الكثير من الدول الصناعية الكبرى وكذلك الدول المنتجة للنفط بحكم انها غالبا ماتكون تعتمد على النفط كدخل اساسي للخزينة، فإننا نقول أن المؤشرات العالمية وكذلك تقديرات كثير من المنظمات الدولية الناشطة في مجال الطاقة تتوقع إستمرار إرتفاع أسعار النفط خلال الخمس سنوات القادمة كأقل تقدير نظرا للتقلبات الدولية الحادثة وأهمها ازمة روسيا و أوكرانيا وماصاحبها من تأثيرات على السوق الدولية للطاقة ومع إستمرار هذه الأزمات وتوقع زيادة النمو الإقتصادي للدول الصناعية الكبرى كالصين والولايات المتحدة الإمريكية فإن الطلب على النفط سيتزايد بتزايد حاجيات الدول الصناعية منه، وهذا تزايد يكون مصحوب بإرتفاع قياسي للأسعار النفط، حيث ظهر لنا من خلال هذه الدراسة أن لأسعار النفط أثر جليا على توازن السوق الدولي للطاقة وخاصة دول منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية التي تشمل الدول الصناعية الكبرى من القارات الثلاثة ، وأن تأثيره ظهر من خلال فترة الدراسة والمقدرة بعشر سنوات أي من سنة 2010-2021، حيث تم إستخدام أداتين لتفسير الظاهرة الإقتصادية، الأولى إجراء تحليل وتفسير إقتصادي من خلال دراسة اثر تطور اسعار النفط على الطلب والعرض وإيضاح تأثير ذلك حجم الطلب والعرض على النفط قياسا بالأسعار، أما الأداة الثانية فتم إستخدام معادلة الإنحدار الخطي البسيط من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة، والنتيجة التي توصلنا إليها وهي المتوقعة أن لإسعار النفط تأثير واضح على توازنات السوق الدولية للطاقة خاصة دول منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية، وأن هذه التقلبات ستزيد أو تخفض من حجم النمو الإقتصادي وكذلك الناتج المحلي الإجمالي لهاته الدول بحسب تطور الأسعار في السوق الدولية، حيث أن لأسعار النفط تأثير واضح على إقتصاديات دول منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية، أولا على مجال التصنيع بإعتبار النفط مادة أساسية في كثير من مجالات الصناعة، ثانيا أثرها في مجال النقل وسوق السيارات، حيث يتأثر مجال النقل بتقلبات الحادثة لهاته السلعة بإعتبارها مادة إستراتجية.

- ملاحق:

الجدول(01): تطور أسعار النفط الخام خلال فترة 2010-2021

YEARS / Type of prices	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
Brent	79.50	111.26	111.67	108.66	98.95	52.39	43.73	54.19	71.31	64.21	41.83	70.91

Source: BP Statistical Review of World Energy June 2016,2021, p24.

الجدول (02): يوضح تطورات الطلب العالمي على النفط خلال الفترة 2016-2022

(1,000 b/d)

Years / country	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
OECD AMERICA	**24,868**	**25,112**	**25,638**	**25,691**	**22,539**	25.1	25.5
CANADA	2,465	2,463	2,520	2,508	2,192		
Chile	352	357	363	362	324		
Mexico	2,053	2,019	1,932	1,958	1,581		
USA	19,999	20,273	20,822	20,863	18,443		
OECD Europe	**14,059**	**14,411**	**14,307**	**14,314**	**12,437**	13.8	13.9
Belgium	632	638	684	642	565		

France	1,710	1,737	1,686	1,688	1,421		
Germany	2,383	2,450	2,326	2,346	2,149		
Italy	1,237	1,245	1,272	1,255	1,050		
Turkey	942	991	958	987	924		
Spain	935	943	929	916	858		
Poland	582	658	680	698	662		
UK	1,599	1,619	1,605	1,578	1,215		
OECD Asia Pacific	**8,147**	**8,156**	**8,012**	**8,012**	**7,934**	7.5	7.5
Australia	1,117	1,167	1,185	1,178	1,022		
Japan	4,035	3,945	3,850	3,739	3,326		
New Zealand	168	177	179	184	152		
South Korea	2,605	2,630	2,566	2,599	2,437		

Source: OPEC Annual Statistical Bulletin, 2020, p41

الجدول (03): يوضح تطورات الطلب العالمي على النفط خلال الفترة 2010-2015

(1,000 b/d)

Years / country	2010	2011	2012	2013	2014	2015
OECD AMERICA	**23,184**	**23,602**	**22,951**	**23,443**	**23,518**	**23,618**
CANADA	2,283.2	2,310.0	2,353.5	2,438.7	2,452.0	2,235
Chile	-	-	-	-	-	-
Mexico	2,080.4	2,112.4	2,085.7	2,044.4	1,988.7	1,980.7
USA	19,180.5	19,180.5	18,513.4	18,961.3	19,078.0	19,403.8
OECD Europe	**10,487**	**10,216**	**9,895**	**9,728**	**9,531**	**9,562**
Belgium	-	-	-	-	-	-
France	1,833.4	1,793.2	1,771.9	1,767.4	1,703.9	1,648
Germany	2,467.0	2,392.0	2,389.2	2,434.6	2,377.9	2,390.0
Netherlands	1,019.8	1,019.4	1,011.4	991.9	966.6	911.4
Italy	1,544.4	1,493.8	1,370.3	1,315.4	1,248.8	1,298.6
Spain	1,440.9	1,385.5	1,300.9	1,204.9	1,219.3	1,232.2
Poland	564.3	557.3	526.8	511.0	514.0	540.9
UK	1,620.4	1,577.9	1,528.4	1,506.9	1,504.7	1,543.7
OECD Asia Pacific	**7,855**	**7,898**	**8,251**	**8,080**	**7,903**	**7,857**
Australia	1,005.4	1,048.4	1,073.1	1,082.3	1,082.1	1,061.5
Japan	4,429.2	4,443.1	4,705.2	4,521.1	4,315.4	4,187.3
New Zealand	153.0	155.2	152.5	153.5	156.2	161.7
South Korea	2,268.6	2,259.3	2,321.8	2,324.0	2,350.3	2,448.2

Source: OPEC Annual Statistical Bulletin, 2015, p46

الجدول (04): يوضح تطورات العرض العالمي على النفط خلال الفترة 2016-2022

(1,000 b/d)

Years / country	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
AMERICAs	20.6	21.51	24.05	25.77	24.72	24.2	25.1
Europe	0.4	3.83	3.84	3.71	3.89	4.4	4.4
Asia-Pacific	3.8	0.39	0.41	0.52	0.53	0.6	0.6
Total OECD	24.8	25.73	28.30	30.01	29.14	28.9	30.1

Sourc: Annual Report 2021,2017, p25.

الجدول (05): يوضح تطورات العرض العالمي على النفط خلال الفترة 2010-2015

(1,000 b/d)

Years / country	2010	2011	2012	2013	2014	2015
AMERICAs	15	15.3	16.7	18.2	20	21.8
Europe	4.4	4.1	3.8	3.6	3.6	0.5
Asia-Pacific	0.6	0.5	0.6	0.5	0.5	3.8
Total OECD	20	20.1	22.2	23.5	24.1	25.3

Sourc: Annual Report 2014, 2011, p20.

الإحالات والمراجع:

1. عباس فاضل رسن التميمي، **تأثير تقلبات أسعار النفط الخام في أسعار الأسهم**، رسالة مقدمة إلى لنيل درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية، جامعة كربلاء – كلية الإدارة والاقتصاد، جمهورية العراق، 2011، ص47.
2. العمري علي، **دراسة تطور اسعار النفط على النمو الإقتصادي–دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجيستير جامعة الجزائر 03- الجزائر، سنة 2007، ص06.
3. بِذاء رزاق حسين، **اثر تغيرات أسعار انفط على الإستقرار النقدي في العراق، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية**، العدد 63، جامعة البصرة–العراق، ص91.
4. موري سمية، **أثر تقلب أسعار الصرف على العائدات النفطية**، مذكرة ماجيستير، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان–الجزائر، سنة 2007، ص61.
5. حداب محي الدين، **محاضرات في اقتصاديات الطاقة**، جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر- الجزائر، ص61.
6. بوفليح نبيل، **دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية الواقع والأفاق مع الإشارة إلى حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر3–الجزائر، سنة 2011، ص22.
7. أحمد إبريهي علي، **تحليل سوق النفط العالمي**، سنة 2016، ص4.
8. سهيلة زناد، **إستراتجية ترقية الكفاءة الإستخدامية لمصادر الطاقة البديلة لإستخلاف الثروة البديلة وفق ضوابط الإستدامة**، أطروحة مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة دكتوراه، جامعة فرحات عباس01 سطيف–الجزائر، سنة 2017، ص49.
9. بوفليح نبيل، **مرجع سبق ذكره**، ص23
10. عباس فاضل رسن التميمي، **مرجع سبق ذكره**، ص56.
11. BP Statistical Review of World Energy June 2016
12. BP Statistical Review of World Energy June 2021
13. OPEC Annual Statistical Bulletin, 2020, p46
14. OPEC, World Oil Outlook 2040, 2018,p115.
15. OPEC Annual Statistical Bulletin, 2015, p46

16. OPEC,Annual Report 2021,2017, p25.
17. OPEC,Annual Report 2011,2014, p20.

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوبAPA:

حمزة بن الزين ، وليد قرونقة (2023)، أثر تطور أسعار النفط على توازنات الأسواق الدولية خلال فترة 2011-2021 دراسة حالة دول منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية ، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 10 (العدد 02)، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص.ص 13-22.

يتم الاحتفاظ بحقوق التأليف والنشر لجميع الأوراق المنشورة في هذه المجلة من قبل المؤلفين المعنيين وفقا لـ **رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف – غير تجاري – منع الاشتقاق 4.0 دولي** (CC BY-NC 4.0).

المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية مرخصة بموجب **رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف – غير تجاري – منع الاشتقاق 4.0 دولي**(CC BY-NC 4.0).

The copyrights of all papers published in this journal are retained by the respective authors as per the **Creative Commons AttributionLicense**.
Algerian Review of Economic Developmentis licensed under a Creative Commons Attribution-Non Commercial license (CC BY-NC 4.0).